باستقبال بعض الاشخاص من الضفة الغربية والذين لهم ارتباطات وثيقة بالحكم الاسرائيلي . فقد « استقبل كل من السيدين احمد اللوزي رئيس الوزارة الاردنية وعبدالله صلاح وزير الخارجية اليوم المطران ابلتون رئيس الاساقفة الانغليكاني في القدس . وكان رؤساء الطوائف المسيحية في الضفة الشرقية من الاردن اصدروا في وقت سابق بيانا اعربوا فيه عن استهجانهم لتصريح صحافي نسب الى المطران ابلتون قال فيه انه يعارض تقسيم القدس من جديد وانه يؤيد ما يسمى القدس الكبرى . وكان السيد روحي الخطيب امين القدس المبعد اتهم المطران ابلتون بالارتباط بالصهيونية وذلك في مذكرة قدمها الى الحكومة الاردنية في شهر كانون الثاني الماضي »(٢٤). وليس تغاضي الحكومة الاردنية وسكوتها على زيارة بعض الشخصيات الرسمية « والمقربة » الاردنية للضفة الغربية ، سوى دليل اخر على هدف السياستين الاردنية والاسرائيلية ، سواء وقعت هذه الزيارات والاستقبالات ضمن « سياسة التعايش » « وحسن الجوار » ، او لما لهذه الاستقبالات والزيارات من علاقة بما يكون قد رافقها او تبعها من اجراءات وترتيبات بين البلدين .

ان معظم هذه الاجراءات — التي تقدم ذكرها بالاضافة الى اجراءات اخرى ، كترتيب التعاون في التخطيط لحركة الطيران فوق خليج العقبة(٢٥). وادخال بعض الصحف من الدول العربية الى الضفة الغربية ، قد تمت مؤخرا . كما ان البعض الاخر منها قد ادخلت عليه تحسينات كثيرة لكي تتفق اكثر والاهداف السياسية نتيجة « لتغيير الاوضاع » بعد تصفية الوجود العلني لحركة المقاومة في الاردن عام ١٩٧١ . بالاضافة الى ذلك كله ، هناك علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري، والتي تعتبر من اهم الترتيبات القائمة بعد حزيران ١٩٦٧ . وقد لعبت هذه العلاقات دورا بارزا في التقدم نحو تحقيق الاهداف السياسية والاتصالات الاردنية الاسرائيلية المباشرة . فقد قامت منذ حزيران ١٩٦٧ وفود «غرف التجارة» و «الوجهاء» بزيارات عديدة للاردن وبعض الدول العربية ، لبحث الامور الاقتصادية والتجارية ، كازالة القيود على صادرات المنتوجات الزراعية ، وكوقف الاجراءات التي قد تفرض من مؤتمرات المقاطعة العربية على صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية والدول العربية . وقد كانت هذه الوفود وبعد سماح الحكم الاسرائيلي لها بالزيارة ، تقوم بمقابلة المسؤولين في الحكومة الاردنية لايجاد الحلول للمسائل العالقة .

ان السكوت على التبادل الاقتصادي يؤثر على العلاقة القائمة بين الاردن وسكان الضفة الغربية من جهة ، وهو مدخل لعلاقات اقتصادية بين الاردن واسرائيل من جهة اخرى ، تشكل قاعدة لعلاقات سياسية اصلب .

نرى مما تقدم ، ان هناك اتصالات واجراءات اردنية اسرائيلية جرت على مستويات مختلفة وباشكال متعددة ، لم تظهر نتائجها السياسية البعيدة المدى بشكل نهائي بعد ، لكن بوادرها اخذت بالظهور عند اعلان الملك حسين خطته التصفوية الجديدة الهادفة الى انشاء « المملكة العربية المتحدة » . ان مشروع الملك يشرح ويفسر هذه الاجراءات وهو نتيجة طبيعية لها ، ولا بد ان تقود في النهاية الى التفاوض المباشر العلني ، فمتى يحين الوقت لذلك ؟ ان كلا من الاردن واسرائيل يريد هذه المفاوضات ، ولكن تحقيقها مرهون بالتطورات الاخرى في المنطقة ، وفي الاوساط الدولية ، بحيث تستعمل هذه المفاوضات اداة للضغط على بقية الدول العربية المتصلة مباشرة بالصراع للقيام بنفس الاجراء . ان خطة الملك التصفوية الجديدة تبين ان صفقة « التسوية المنفردة » هي على طريق التنفيذ ، وهكذا فان المفاوضات قد تبدو اقرب في الوقت الحاضر مما كانت عليه في اي وقت مضى ، ويريد حسين من وراء مشروعه ان يجني نتائجها شرط ان يلقي تبعتها على بعض « الزعماء » و « الشخصيات » في الضفة الغربية ، ليقوموا بانفسهم بهذه المهمة، مدعين بانهم يفعلون ذلك باسم الشعب الفلسطيني .

---

٢٤ — **النهار** ، ١٩٧٢/٢/٦ .

٢٥ — يتضمن هذا الاجراء موافقة الاردن على ان يصغي برج المراقبة في مطار ايلات الى ما يصدر من تعليمات عن برج المراقبة في مطار العقبة ، بدلا من اقتراح اسرائيل القاضي بالتعاون الرسمي في هذا المجال لتفادي اصطدام الطائرات في الجو (نقلا عن **النهار** ، ١٩٧٢/٢/٢١) .